EP

الأمم المتحدة

UNEP/GC.26/9

Distr.: General
13 December 2010

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢١ - ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة: حالة البيئة

التعاون بين **بلدان الجنوب** في تحقيق **التنمية المستدامة**

تقرير المدير التنفيذي

الموجز

طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمقتضى مقرره ٩/٢٥، من المدير التنفيذي، أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في مجال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة. ولقد أعد التقرير الحالي استجابة لهذا الطلب. ويوجز التقرير الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبعض التقدم المحرز والأنشطة المقترحة في سياق تنفيذ المقرر.

* UNEP/GC.26/1.

أولاً - الإجراء الذي يقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

١.- قد يود مجلس الإدارة أن ينظر في اعتماد مقرر على غرار ما هو مقترح أدناه:

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ٩/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير كذلك إلى الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٠-٢٠١٣، حسبما رحب بها المقرر د. إ ٣/١٠ المؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣،

يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة،[(١)] الذي يوجز الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ المقرر ٩/٢٥ وخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - ترسي خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره آلية رئيسية لتنفيذ أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي استجابة لأولويات واحتياجات قطرية محددة جداً. وعلى وجه أكثر تحديداً، تؤكد الخطة أهمية التعاون بين بلدان الجنوب وتشدد على ضرورة تكثيف الجهود الموجهة صوب بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب والوثائق فيما بين مؤسسات بلدان الجنوب، سعياً إلى تنمية الموارد البشرية وتعزيز مؤسسات بلدان الجنوب.

٣ - كما أن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ تؤكد ضرورة أن يكون بناء القدرات والدعم التكنولوجي شاملاً لكامل نطاق تنفيذ جميع مجالات الأولوية وأن يشكل جزء لا يتجزأ من برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلى وجه التحديد، تنادي الاستراتيجية بأن يتواصل التوسع في التنفيذ من خلال عدد من العمليات والشراكات، بما في ذلك تيسير التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره آلية رئيسية لتنفيذ بناء القدرات والدعم التكنولوجي ميدانياً، مما يعني إشراك طائفة واسعة من الشركاء والمنظمات.

٤ - تمشياً مع أحكام السياسة العامة هذه، والمقررين ٢٤/١٢ و٩/٢٥ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والالتزامات المعلنة بموجب مختلف الأطر العالمية والمتعددة الأطراف، التزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه وسيلة لدعم جهود بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من خلال إقامة الشراكات بصورة منتظمة وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات والممارسات الجيدة والمعارف فيما بين الخبراء والمؤسسات في بلدان الجنوب.

٥ - ويقدم الباب الثالث ملخصاً للأنشطة التي اضطلع بها برنامج البيئة في تنفيذ المقرر ٢٥/٩ لمجلس الإدارة.

---

(١) UNEP/GC.26/9.

ثالثاً - التقدم المحرز والحالة الراهنة

ألف - تنفيذ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في سياق برنامج العمل

٦ - اتبع البرنامج بصورة مطردة في تنفيذ برنامج عمله للفترتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ و٢٠١٠ - ٢٠١١، طائفة من نهج التعاون بين بلدان الجنوب لإنجاز أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي. وفي حين أن نطاق هذه الأنشطة ومحور تركيزها ومخرجاتها المتوقعة تتفاوت بحسب البرنامج الفرعي، فإن التوجه الشامل للنهج المتبعة يعكس جهوداً مدروسة للاستفادة من الخبرات وموارد المعارف والشبكات المتاحة في بلدان الجنوب من أجل بلوغ غايات هذه الأنشطة في مجال بناء القدرات.

٧ - وعلى وجه الخصوص، وكاستجابة مباشرة للفقرات التنفيذية من المقرر ٩/٢٥، بادر البرنامج إلى إجراء مشاورات مع طائفة عريضة من المنظمات والمؤسسات والشبكات لإقامة شراكات وتحالفات جديدة لدعم إنجاز أنشطة بناء القدرات المقررة. كما ركزت هذه المشاورات على التأسيس على الشراكات القائمة وتعزيزها، خاصة فيما يتعلق باستمرارية أنشطة المشروعات التي بدأت في برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، بما في ذلك فيما يتصل بالتوسع المقرر وأعمال المتابعة.

٨ - وأرسيت ترتيبات التعاون الرسمية مع الشركاء المحتملين، بما فيهم وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، والمؤسسات الوطنية والدوائر العلمية، وذلك في إطار تطوير وتنفيذ أنشطة بناء القدرات في برنامج عمل برنامج البيئة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١. وفي حين أن توقيت نفاذ ونطاق فرادى إسهامات الشراكات تتفاوت تبعا للمشروعات، فإن قيمة هذه الشراكات تتبدى في طائفة المخرجات المتولدة في شكل دعم البيانات المتخصصة، والتدريب وما يتصل بذلك من تنمية القدرات، والتثقيف، والخبرات (بما فيها الأدوات والمنهجيات)، ومواد التوعية الميدانية وموارد الشبكات (بما في ذلك آليات لتقاسم المعارف والمعلومات والتجارب). وتتضمن الوثيقة UNEP/GC.26/INF/14 تفاصيل عن هذه الشراكات ومساهماتها في العملية.

٩ - علاوة على ذلك، عمل برنامج البيئة منذ عام ٢٠٠٦ على مواصلة وتعزيز تفاعله مع الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي أوكلت إليها مهمة تنسيق حوار السياسات المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لتطوير التعاون بين بلدان الجنوب في نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأجرى البرنامج، خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، مشاورات منتظمة مع الوحدة الخاصة، مركزاً على نحو خاص على مساهمة برنامج البيئة، ومشاركته، في العمليات والمناسبات العالمية ذات الصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب، وعلى وجه أكثر تحديداً على إسهامات البرنامج في اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب. وقدم البرنامج إسهامات جوهرية في تقرير الأمين العام المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب،[٢] الذي عقد في نيروبي خلال الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. كما شارك برنامج البيئة في المؤتمر، حيث أدلى ممثله ببيان رئيسي أثناء الجزء رفيع المستوى من المؤتمر. إضافة إلى ذلك، قدم برنامج البيئة إسهامات موضوعية في مطبوع عن نماذج النجاح في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي شاركت في

(٢) A/64/504.

إصداره وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠ - علاوة على ذلك، شارك برنامج البيئة في تنظيم منتدى بشأن تغير المناخ والبيئة في إطار المعرض الإنمائي العالمي لبلدان الجنوب، الذي عقد في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بمعرض ٢٠١٠، الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، اختير كل من البرنامج ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمشاركة معاً في تنظيم نفس المنتدى، بما في ذلك فيما يتعلق بتحديد وعرض المبادرات أو البرامج البارزة والمثبتة التي قدمت حلولاً ناجحة لمشكلات تغير المناخ والبيئة من خلال قيادة فعالة والابتكار والشراكات، والمتكلمين الرئيسيين وأعضاء لجان الخبراء ومقدمي الحلول المبتكرة في بلدان الجنوب.

١١ - ومن بين المناسبات العالمية الأخرى التي شارك فيها البرنامج الاجتماع المشترك بين وكالات الأمم المتحدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، والذي عقد في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٠، ومناسبة رفيعة المستوى عن التعاون وتنمية القدرات في بلدان الجنوب، نظمت في بوغوتا في آذار/مارس ٢٠١٠. ووفرت هذه المناسبات والعمليات منتدى للبرنامج لكي يعزز من تفاعله وتعاونه مع وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة الأخرى ويستكشف فرص إرساء ترتيبات تعاون جديدة دعماً لعمله في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

١٢ - وفي إطار الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقات تعاون رسمي مع الآليات القائمة ومراكز الخبرة الرفيعة الناشطة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، ومنها مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني بين بلدان الجنوب، قام ممثلو برنامج البيئة بزيارة المركز لاستكشاف إمكانات إبرام اتفاق تعاون رسمي. وفي حين أن المركز يتمتع باختصاصات إقليمية واسعة لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن قدراته التشغيلية الحالية غير كافية لتمكينه من إنجاز اختصاصاته بصورة فعالة، وبصورة أكثر تحديداً لا تسمح له بتوليد برامج دعم تقني وضمان استمراريتها. وبالتالي، لم ير برنامج البيئة أن من الملائم إرساء اتفاقات رسمية مع المركز في الوقت الحاضر، ولكن بوسعه التعاون على أساس كل مشروع على حدة للاستفادة من مرافق المركز في استضافة حلقات العمل والمؤتمرات الإقليمية التي يدعمها البرنامج.

١٣ - تسلط الفقرات أدناه الضوء على نخبة من النماذج المختارة لبعض أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف التي اضطلعت بها شعب برنامج البيئة ومكاتبه الإقليمية. وهي توضح طائفة الشراكات وترتيبات التعاون التي استحدثت لإنجاز أنشطة بناء القدرات.

١ - دعم العمل بشأن تغير المناخ من خلال شبكة لجهات تنسيق قطرية لتغير المناخ في جنوب شرق آسيا

١٤ - وينصب الهدف الشامل لهذا النشاط في دعم حكومات بلدان جنوب شرق آسيا لتلبية التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتشمل الأهداف المحددة لهذه الشبكة: تحسين تطوير المعارف وتبادلها؛ تدعيم أوجه التفاعل وتبادل التجارب والمعلومات والممارسات الجيدة فيما بين المهنيين المعنيين بتغير المناخ؛ وتوفير الوسائل للمهنيين المعنيين بتغير المناخ لإجراء التحليل المشترك لقضايا

تغير المناخ وخيارات اهتمامات أو مشاغل معينة؛ والتعجيل بوضع سياسات جيدة؛ وتسريع نقل التكنولوجيات التي لا تضر بالبيئة.

١٥ - وأسفر النشاط، الذي بدأ عام ٢٠٠٩ ومن المقرر أن ينتهي في ٢٠١١، عن إرساء ترتيبات التعاون مع ١٠ حكومات في بلدان الإقليم (هي بروني دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند وفييت نام) وإقامة شراكات مع مراكز خبرة رفيعة إقليمية وقطرية (منها مثلا مركز الطاقة لرابطة دول جنوب شرق آسيا والمعهد الآسيوي للتكنولوجيا).

١٦ - واكتسبت البلدان الأعضاء، بفضل هذه الشبكة فهماً أفضل للتطورات الجديدة لتغير المناخ ومنظورات بلدان أخرى في الإقليم. كما عززت الشبكة التعاون الإقليمي في سياق المفاوضات المستمرة بشأن تغير المناخ. ويعد إقليم جنوب شرق آسيا واحداً من أسرع الأقاليم نمواً، مع طلب متصاعد على الطاقة يحفز منه النمو الاقتصادي والديموغرافي، وتبعاً لذلك من المرجح أن يزيد نصيبه العالمي من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي هذا السياق، فإن محور التركيز الأول للشبكة ينصب في إذكاء الوعي وتعزيز الفهم بمنافع تلبية قضايا تخفيف حدة تغير المناخ والتكنولوجيا ذات الصلة، سواء فيما يتعلق بالعائد الاقتصادي والاجتماعي أو إمكانات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وسعت دورات التدريب الموجه إلى سد بعض فجوات القدرات ذات الصلة حرصاً على دعم الإقليم وبلدانه في جهودها للتغلب على تغير المناخ بصورة مستدامة. وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تقوم به المؤسسات والمهنيين المعنيين بالطاقة في أنشطة تخفيف حدة تغير المناخ، وخاصة في الترويج لتكنولوجيات الكربون المنخفض وتنفيذ مبادرات كفاءة الطاقة والاقتصاد فيها، تعمل الشبكة على تعزيز الحوار وأوجه التآزر والتعاون بين مؤسسات الطاقة والمهنيين والمكاتب المعنية بتغير المناخ على المستويين القطري والإقليمي.

١٧ - وتشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع والتي تتضمن نهجاً محددة للتعاون بين بلدان الجنوب:

(أ) تقديم التدريب وتبادل التجارب بشأن استحداث وتنفيذ تدابير قطرية للاستجابة لفرص تخفيف حدة تغير المناخ، ومنها مثلاً مراجعة كفاءة الطاقة، ومعايير وتصنيفات الكفاءة؛

(ب) دراسة فرص توسيع نطاق آلية التنمية غير الملوثة؛

(ج) تشكيل شبكات فرعية على المستويين القطري والإقليمي الفرعي معنية بأولويات مواضيعية، مثل كفاءة الطاقة ونوعية القوة المحركة؛

(د) استحداث طائفة واسعة من مواد الاتصالات والتوعية الترويجية ولإذكاء الوعي؛

(هـ) دعم الدراسات و/أو التحليلات التي تمكن البلدان من المشاركة على نحو أفضل في المناقشات والمفاوضات في نطاق الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(و) تحليل انعكاسات المقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وتحويلها إلى أعمال قطرية ملموسة.

١٨ - ومن بين إنجازات الشبكة:

(أ) تنظيم ثلاثة اجتماعات خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ تجمع معاً خبراء قطريين ودوليين لتقديم المعلومات والمعارف بشأن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك على المستويين القطري والإقليمي؛

(ب) استحداث وتعميم العديد من منتجات المعارف، من بينها تحليل متعمق لحالة مشروعات آلية التنمية النظيفة في بلدان جنوب شرق آسيا والحواجز أمامها، ثلاثة موجزات إعلامية تعريفية عن مصطلحات ومفاهيم معينة للاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ (نهج قطاعي، أعمال قطرية مناسبة لتخفيف حدة تغير المناخ، شركات خدمات الطاقة)، وتحليل لبيانات الطاقة في بلدان جنوب شرق آسيا، تقييم مؤسسات الطاقة في جنوب شرق آسيا، وتقدير للقدرات الموجودة لإجراء تقديرات الأثر والهشاشة والتكيف في الإقليم؛

(ج) تنظيم حلقة عمل بشأن بناء القدرات في شانغ ماي، تايلند، خلال مايو/أيار ٢٠١٠ ركزت على تكنولوجيات كفاءة الطاقة من أجل تخفيف حدة تغير المناخ. وانصبت الأهداف الرئيسية في تعميم المعلومات عن آليات جديدة لتخفيف حدة تغير المناخ؛ وتسليط الضوء على إمكانات تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال تطبيق تكنولوجيات كفاءة الطاقة؛ والبيان العملي لتطبيق هذه التكنولوجيات في مناطق متعددة، ولخلق الوعي في أوساط صانعي السياسات والمهنيين في البلدان النامية؛

(د) تصميم موقع من الجيل الأول على الإنترنت[٣] بدأ تشغيله الفعلي في شباط/فبراير ٢٠١٠. ويدعم الموقع تعميم المعلومات عن تغير المناخ ونقل التكنولوجيا وعن الأنشطة التي نفذتها الشبكة وأصحاب المصلحة الآخرين في الإقليم. كما يشمل قسماً خصص لأعضاء الشبكة، مع منتدى للمناقشات المباشرة لتيسير النقاش بشأن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك (من ذلك مثلاً تعزيز آلية التنمية النظيفة في الإقليم والمفاوضات بشأن تغير المناخ).

١٩ - وستواصل الشبكة دعم جهات التنسيق لتغير المناخ في ثلاثة مجالات ذات أولوية (تبادل المعلومات والتجارب؛ توليد المعارف لدعم أنشطة تخفيف حدة تغير المناخ، وبناء القدرات الموجه).

٢ - تعزيز القدرات القطرية للإدارة المستدامة للموارد في أمريكا اللاتينية والكاريبي

٢٠ - يرمي الهدف الشامل للمشروع إلى تعميق الفهم لدى أصحاب المصلحة في أمريكا اللاتينية وتعزيز قدراتهم على الإدارة المستدامة والمنسقة للموارد استجابة لاحتياجات محددة ذات أولوية. كما أن المشروع الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وسينتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، يهدف إلى دعم تطوير الممارسات الجيدة في الإقليم وتكرارها. وهو جزء من البرنامج الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن كفاءة الموارد واستهلاكها وإنتاجها بصورة مستدامة.

٢١ - في حين أن البرنامج يتولى الإدارة الشاملة للمشروع وشؤونه الإدارية، فإن عدداً من ترتيبات التعاون والشراكات أرسيت مع منظمات الأمم المتحدة، بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

(٣) www.unep.org/climatechange/sean-cc.

في الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كذلك أرسيت ترتيبات التعاون مع شركاء إقليميين وقطريين، وخاصة حكومات البلدان، والدوائر العلمية، والمنظمات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية وخبراء آخرين في الإقليم. كما تشمل الشراكة الشاملة للمشروع، والتي تتألف من ١١٠ من أصحاب المصلحة من ٣٠ من بلدان الإقليم، خبراء دوليين يعملون بصفة أعضاء في اللجنة الاستشارية التقنية للمشروع.

٢٢ - ويتبع في تنفيذ المشروع نهج يستخدم أشكال التعاون بين بلدان الجنوب في إنجاز الأنشطة الرئيسية. وتشمل بعض هذه الأنشطة: توسيع نطاق المشاورات العامة ومحور تركيزها على المكونات وثيقة الارتباط، خاصة على بعض القضايا مثل أهمية العمليات الحالية لاستخلاص واستخدام الموارد الطبيعية النادرة في الإقليم؛ وإجراء تقديرات للموارد الحرجية؛ وقيام الخبراء المحليين باستعراض نتائج التقديرات؛ وتنفيذ المشروعات الرائدة؛ وتنفيذ أنشطة تدريب الخبراء والمدربين المحليين؛ وصياغة توصيات موجهة إلى الحكومات بشأن المبادرات المطروحة والمحتملة للإدارة المستدامة للموارد؛ وتعميم النتائج على مختلف الدوائر المستهدفة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

٢٣ - وتشمل المخرجات الرئيسية المستمدة من المشروع شبكات من أصحاب المصلحة المعنيين مترافقة مع وعي أكبر وزيادة في المعارف والمهارات الضرورية للإدارة المستدامة للموارد، والحصول على الأدوات وتصميم السياسة العامة، وفرص تطبيق الإدارة المستدامة للموارد وتوسيع نطاقها في الإقليم، وتوصيات مصحوبة بمسارات محددة لأعمال المتابعة ومضمنة في الخطط القطرية.

٢٤ - وسيستفاد من المخرجات والدروس المكتسبة من مرحلة المشروع الحالية، في صياغة مرحلة المتابعة مع التركيز على تنفيذ مشروعات رائدة إضافية، واستحداث مواد تدريب نوعية مخصصة لكل من الموارد الحرجة؛ وتضمين خطط العمل القطرية التوصيات الناشئة عن المرحلة الأولى؛ وإرساء الروابط مع مبادرات مماثلة من أقاليم أخرى لتعزيز أساليب منهجية من خلال تقاسم التجارب والممارسات الجيدة.

٣ - برنامج التعاون بشأن البيئة

٢٥ - عمل برنامج البيئة، منذ عام ٢٠٠٨، مع وزارة العلوم والتكنولوجيا في الصين في نطاق شراكة لتعزيز التعاون بين أفريقيا والصين في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. ووقع الشريكان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على اتفاقية تعاون لبناء قدرات البلدان الأفريقية في مجالات إدارة النظم الايكولوجية، والحد من الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ والطاقة المتجددة.

٢٦ - ويجري، في إطار هذا البرنامج، تنفيذ أربعة مشروعات مرتكزة إلى الطلب في أفريقيا. وتركز هذه المشروعات على زيادة القدرات على رصد موارد المياه المشتركة في بحيرة تنجانيقا (بوروندي جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا)؛ وإعادة استخدام مياه الصرف في المزارع الشجرية الحرجية (مصر، كينيا والجمهورية العربية الليبية)؛ ونظام الإنذار المبكر والتكيف مع الجفاف (الجمهورية العربية الليبية، المغرب، وزامبيا)؛ وحصاد مياه الأمطار في أفريقيا (بوروندي، موزامبيق، كينيا، رواندا، جنوب أفريقيا، أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة).

٢٧ - والشريك الرئيسي في هذا البرنامج هي وزارة العلوم والتكنولوجيا في الصين والمعاهد المرتبطة بها: معهد نانجنغ للجغرافيا والدراسات الإحيائية لمياه البحيرات، وأكاديمية العلوم الصينية؛ وجامعة تونجي في شنغهاي، ومعهد علوم التربة والأسمدة، وأكاديمية شانغزي للعلوم الزراعية؛ ومعهد غانسو لبحوث صون المياه.

٢٨ - وتنجز غايات هذه المشروعات من خلال حلقات العمل التدريبية، وبرنامج الأخصائيين الزائرين، والتدريب أثناء العمل ومشروعات البيان العملي الرائدة. ويمثل البرنامج منبراً للخبراء الأفارقة والصينيين لتبادل وتقاسم المعارف والأفكار والتجارب. وتشترك معا المعاهد التقنية في الصين والبلدان الأفريقية المشاركة في تنفيذ المشروعات التي تمولها وزارة العلوم والتكنولوجيا في الصين. ويتركز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التنسيق وتيسير وتقديم الدعم التقني لتنفيذ المشروعات في شراكة مع الأفرقة الوطنية والمعاهد الصينية.

٢٩ - وبفضل أنشطة المشروع، ومشاركة خمس مؤسسات صينية، تسنى تدريب ما يزيد على ٢٠٠ خبير من ١٢ بلداً أفريقياً، على شتى جوانب إدارة المياه. وحصل أربعة خبراء أفريقيين على منح دراسية قصيرة الأجل (بين شهرين إلى ثلاثة أشهر)، ومنحتين دراسيتين طويلتي الأجل (أكثر من سنة). وسترسل معدات مختبرات لكل من بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة لتعزيز قدرات مختبراتهما على رصد نوعية المياه.

٣٠ - وأدرجت الأولويات المحددة في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣، في المرحلة القادمة للمشروع. وستنشأ لجنة تسيير للبرنامج لتحسين الاتصالات بين وزارة العلوم والتكنولوجيا في الصين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وللتنسيق بين المشروعات الجارية والمخطط لها.

٤ - تقديرات الاحتياجات التكنولوجية العالمية في نطاق الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

٣١ - شرع برنامج البيئة، بتمويل من مرفق البيئة العالمية قدره ٩ ملايين دولار أمريكي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في مشروع عالمي لتقدير الاحتياجات التكنولوجية لمساعدة البلدان الأفريقية الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ على تحديد وتحليل احتياجاتها التكنولوجية كأساس لتكوين حافظة من المشروعات والبرامج التكنولوجية التي لا تضر بالبيئة. ويعمل المشروع حالياً، والذي ينتظر أن ينتهي في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على تقديم دعم مالي وتقني موجه إلى مجموعة مبدئية مكونة من ١٥ من البلدان النامية، يمكنهم من إجراء تحليلات متعمقة وترتيب أولويات التكنولوجيات، وتحديد الحواجز المحتملة التي قد تعيق نقل التكنولوجيات ذات الأولوية، وتقدير فرص الأسواق المحتملة على المستوى القطري، واستكشاف آفاق التعاون بين بلدان الجنوب في مضمار نقل التكنولوجيا واستغلال هذه الفرص. واختيرت، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ما مجموعه ٢١ بلداً إضافياً مؤهلاً للحصول على هذا الدعم، وبذا يصبح العدد الكلي للمستفيدين ٣٦ بلداً. وستعد خطط عمل تكنولوجية قطرية في إطار متابعة تقديرات الاحتياجات التكنولوجية في جميع البلدان.

٣٢ - ويضم الشركاء الرئيسيين في المشروع كل من مرفق البيئة العالمية، وحكومة النرويج، ومجموعة الخبراء المعنية بنقل التكنولوجيا في نطاق الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وحكومات البلدان المعنية، مركز ريزو للطاقة والمناخ والتنمية المستدامة والتابع للبرنامج، ومراكز إقليمية (العمل البيئي والإنمائي في

العالم الثالث (السنغال)، مؤسسة باريلوش (الأرجنتين)، ليبلولا - الاتصالات والبيئة والتنمية (بيرو) والمعهد الآسيوي للتكنولوجيا (تايلند)).

٣٣ - وبدعم من مركز ريزو في برنامج البيئة ومن المراكز الإقليمية، بدأت مجموعة أولى من ١٥ بلداً الأعمال التمهيدية والتي اكتملت إلى حد بعيد. وعلى وجه التحديد، أنشئت هياكل مؤسسية رسمية في جميع البلدان لتنفيذ المشروع؛ واتفق أيضاً على المبادئ التوجيهية التشغيلية التي تنظم الأنشطة والعلاقات بين الوكالات فيما بين أصحاب المصلحة القطريين المشاركين في أعمال تقدير الاحتياجات التكنولوجية، وتم توثيق هذه المبادئ وتعميمها في عدة بلدان؛ وعمل مسؤولو التنسيق على تعميق الوعي بتقديرات الاحتياجات التكنولوجية من خلال مخاطبة مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر حلقات العمل وآليات أخرى؛ وانتهى، في مجموعة البلدان الاستهلالية، إعداد خطط عمل تقدير الاحتياجات التكنولوجية، حيث قامت بذلك أساساً الأفرقة القطرية لتقدير الاحتياجات التكنولوجية بالتشاور مع أصحاب المصلحة القطريين.

٣٤ - وبالاستفادة من الأساس المؤسسي الذي أرسي في مجموعة البلدان الأولى الخمسة عشر، بدأ تنفيذ أنشطة الدعم التقني، بما في ذلك الانتهاء من دليل إرشادي عن تقدير الاحتياجات التكنولوجية وبرمجيات جرى استحداثها بالاشتراك مع البرنامج. وفي الوقت الحاضر، فإن كل من موقع المشروع على الإنترنت[٤] وشبكته الداخلية الإنترنت في حالة تشغيلية، كما بدأ العمل التمهيدي لإنشاء شبكة متعددة البلدان من بين وظائفها الرئيسية تيسير تقاسم التجارب، وتدفقات المعلومات وإرساء علاقات مهنية وتحفيز وضع اتفاقات مجدية للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن نقل التكنولوجيا. وتقوم المراكز الإقليمية حاليا بتقديم خدمات بناء القدرات وتعميم المعلومات للأعضاء في الشبكة، بحيث تغطي تطوير التكنولوجيا، ونقلها والحصول عليها وتوزيعها فيما يتصل بالجهود الرامية إلى تخفيف حدة تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه.

٣٥ - وعقدت، خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حلقات عمل إقليمية بشأن بناء القدرات في كل من داكار، بانكوك وليما شاركت فيها أفرقة تقدير الاحتياجات التكنولوجية في بلدان أفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، على التوالي. وانصب الهدف الرئيسي في بناء قدرات الأفرقة القطرية على إجراء تقديرات رفيعة المستوى للاحتياجات التكنولوجية، ووضع خطط عمل تكنولوجية مستعينين بالدليل الإرشادي والأدوات. وشملت الموضوعات التي غطتها حلقات العمل هذه المنهجيات والأدوات لترتيب الأولويات التكنولوجية، والتحليل المتعدد المعايير، والتقديرات النهائية للتكنولوجيات وتيسير المشاورات الفعالة مع أصحاب المصلحة.

٣٦ - ومن المنتظر، بنهاية المشروع، أن تكون البلدان المستفيدة الـ ٣٦ قد حددت التكنولوجيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه، وترتيب أولوياتها من خلال عمليات تشاركية ترتكز إلى البلدان المعنية، مع مواصلة تلبية الأهداف والأولويات القطرية في مجال التنمية المستدامة (تقدير الاحتياجات التكنولوجية)، وتحديد الحواجز التي تعيق الحصول على التكنولوجيات ذات

(٤) www.tech-action.org.

الأولوية وتوزيعها وتعميمها؛ وخطط عمل للتكنولوجيات المتقدمة تحدد الأنشطة وأطر التمكين للتغلب على الحواجز وتيسير نقل التكنولوجيات المختارة وتبنيها وتعميمها في البلدان المشاركة.

٥ - الممر البيولوجي الكاريبي

٣٧ - يرمي الهدف الجامع للمشروع إلى إنشاء منبر تعاوني لجميع المبادرات التي يجري استحداثها أو يمكن استحداثها للممر البيولوجي الكاريبي، مما يعزز من التكامل طويل الأجل لإجراءات الصون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الثلاثة، وهي كوبا، الجمهورية الدومينيكية وهايتي، مع مشاركة جامايكا بصفة مراقب، وأن يسهم في خاتمة المطاف في صون التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي. ويمثل الممر الخطوة الأولى في إنشاء تحالف صون في البحر الكاريبي قائم على العلاقة بين الإنسان والطبيعة. وأبرمت اتفاقية سياسية ثلاثية الأطراف بين الحكومات الثلاث وشركاء رئيسيين في تنفيذ المشروع تضم حكومات وطنية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، ووكالات التعاون، ومنظمات غير حكومية، والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

٣٨ - والمشروع نفسه هو برنامج قطري ثلاثي للتعاون بين بلدان الجنوب يشجع وييسر بنشاط التعاون بين الدول الثلاث المشاركة. ومن بين الأنشطة الرئيسية إنشاء شبكة من المناطق المحمية في كل من الجمهورية الدومينيكية وهايتي؛ وتوليد خيارات لسبل المعيشة باعتبارها وسيلة لتخفيف وطأة الفقر، وتنمية الموارد البشرية؛ وإنشاء آلية مؤسسية إقليمية لتخطيط وإدارة الموارد المشتركة بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

٣٩ - عقد، في تموز/يوليو ٢٠١٠، اجتماع وزاري في الجمهورية الدومينيكية اتفق أثناءه وزراء الدول المشاركة بشأن قضايا مختلفة، من بينها التشغيل المرتقب لمكتب المشروع في الجمهورية الدومينيكية، وإنشاء مركز تدريب في هايتي. وسيعمل الخبراء من كوبا والجمهورية الدومينيكية بصورة وثيقة مع نظرائهم من هايتي في تقييم الجوانب التقنية المرتبطة بإنشاء المركز.

٤٠ - وسيعمل المشروع، من بين جملة أمور أخرى، على بناء قدرات البلدان المشاركة على دمج نهج إدارة النظام الايكولوجي في عمليات التنمية والتخطيط؛ وإنشاء منبر تعاوني متعدد البلدان لاستخدام وصون التنوع البيولوجي على نحو مستدام من خلال التأهيل البيئي واستحداث خيارات لسبل المعيشة البديلة؛ وتيسير الحوار بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والقطرية والعابرة للحدود. ومن بين المخرجات:

(أ) إبرام اتفاقات بين الدول المشاركة وجامايكا، بصفة مراقب، تشمل إعلاني براهونا وسانتو دومينغو؛

(ب) زيادة أثر الموارد التكميلية والمساهمات من البلدان المشاركة، واعتبار مفهوم الممر إطاراً لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في الكاريبي الجزيري؛

(ج) اعتماد خطة عمل، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، تشكل إطاراً شاملاً لتنمية الممر، بما في ذلك حشد الموارد؛

(د) موافقة المفوضية الأوروبية على مبلغ ٨٠٥ ٧٧٤ ٢ يورو لتنفيذ مشروع الممر؛

(هـ) إنشاء مكتب للمشروع قطري ثلاثي؛

(و) عقد اجتماعات، برعاية وزارة البيئة في الجمهورية الدومينيكية للوكالات المتعاونة والمانحين من الوكالات المقيمة في الجمهورية الدومينيكية لدعم الممر؛

(ز) عقد مشاورات قطرية عن الممر في كوبا (أيار/مايو ٢٠١٠) والجمهورية الدومينيكية (تموز/يوليو ٢٠١٠)؛

(ح) عقد الاجتماع التقني الاستشاري الأول والاجتماع الوزاري الأول للممر في تموز/يوليو ٢٠١٠.

٦ - مبادرة صون بسطة كايلاش الطبيعية المقدسة

٤١ - يرمي الهدف الشامل للمبادرة إلى إطلاق وتشجيع صون التنوع البيولوجي والثقافي عبر الحدود، إدارة النظام الايكولوجي، التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ داخل بسطة كايلاش الطبيعية المقدسة في كل من الصين والهند ونيبال. وهي جزء من البرامج الفرعية لتغير المناخ وإدارة النظام الايكولوجي لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولقد بدأت المرحلة التمهيدية للمبادرة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وينتظر أن تنتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٤٢ - تمشياً مع المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والتشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن دمج التعاون بين بلدان الجنوب في أنشطة البرنامج الجارية، أرسيت من خلال المبادرة شراكات استراتيجية مع المؤسسات الرئيسية في البسطة الطبيعية العابرة للحدود في منطقة الهمالايا، كما أنشئت روابط مؤسسية متينة لتنمية القدرات على صون التنوع البيولوجي العابر للحدود في كل من الصين والهند ونيبال. ويشارك كل من برنامج البيئة والمركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة في تنفيذ المبادرة، بدعم تمويلي من حكومة النرويج. وفي الآونة الأخيرة، قدمت الوكالة الألمانية للتعاون التقني دعماً جديداً بصورة مباشرة إلى المركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة خصص لمكون الرصد في المشروع. ويشمل الشركاء القطريون الرئيسيون معهد غوفند بالابه بانت للبيئة والتنمية في منطقة الهمالايا ووزارة البيئة والموارد الحرجية في الهند، والمركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة، ولجنة الصين ومعهد العلوم الجغرافية وبحوث الموارد الطبيعية، وأكاديمية العلوم الصينية في الصين، ووزارة البيئة والعلوم والتكنولوجيا ووزارة الغابات وصون التربة في نيبال.

٤٣ - وتشمل المخرجات الرئيسية لمرحلة التنفيذ هذه اتفاقية إطارية للتعاون الإقليمي تضم معاً البلدان الأعضاء؛ خطة شاملة للرصد الايكولوجي؛ وتقدير خيارات التكيف والإدارة المشتركة المرتكزة إلى المجتمعات المحلية. ويتمثل الإنجاز الرئيسي للمشروع حتى الآن في جمع البلدان الثلاثة معاً لحل القضايا الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، وفي الاستعداد لمواجهة التأثيرات الحتمية لتغير المناخ.

٤٤ - وينظر إلى المبادرة باعتبارها مشروعاً طويل الأجل استناداً إلى نهج التعاون الإقليمي العابر للحدود وإدارة النظام الايكولوجي، وصممت وفقا لدورة تنفيذ مرحلي. وهي حالياً في مرحلتها التمهيدية (آب/أغسطس ٢٠٠٩ - كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، التي ترسي الأساس وتهيئ بيئة

السياسات المواتية لضمان تنفيذ مرحلة البدء (شباط/فبراير ٢٠١١ - تموز/ يوليو ٢٠١٢). وستستغرق مرحلة التنفيذ الأولى الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى تموز/يوليو ٢٠١٧، والمرحلة الثانية من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى تموز/يوليو ٢٠٢٣. وسيتم توسيع نطاق مراحل المتابعة لتشمل البلدان المتاخمة لإقليم بسطة كايلاش الطبيعية المقدسة.

٧ - تهيئة تحول في نموذج الرصد والتقدير في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا

٤٥ - مشروع البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية لتهيئة تحول في نموذج الرصد والتقدير في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا هو مبادرة لبناء القدرات ترمي إلى دعم تنفيذ الاتفاقية. وتنفيذ المشروع، وعلى نحو أكثر تحديداً، إنجاز أنشطة بناء القدرات على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية، هو جهد جماعي يشارك فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المركز العالمي لرصد الصون لدى البرنامج، أمانة الاتفاقية، وطائفة واسعة من الشركاء الذين يتمتعون باختصاصات معترف بها في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، وبخبرة واسعة في تنفيذ الاتفاقية.

٤٦ - ويشمل الشركاء الرئيسيون ١٤ مركزاً من المراكز المرجعية الإقليمية والإقليمية الفرعية في أفريقيا (مرصد الصحراء الكبرى والساحل، المركز الإقليمي للأرصاد الجوية الزراعية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل، مفوضية غابات وسط أفريقيا، مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومؤسسة بحوث الصحراء في ناميبيا)، آسيا (برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة، أمانة مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي، المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة ومركز السكان والغابات)، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (مركز بحوث ودراسات الاقتصاد الزراعي في المناطق الاستوائية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومعهد الصحة البيئية في الكاريبي)، وشمال البحر المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية (مركز البحوث المشتركة). وتعمل المراكز المرجعية على تيسير أنشطة بناء القدرات والإشراف عليها في أقاليم كل منها مستخدمة أشكال التعاون بين بلدان الجنوب، وتقديم الدعم التقني للأطراف من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٨ - دعم بناء القدرات لتنفيذ بروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية باتفاقية التنوع البيولوجي

٤٧ - هذا النشاط هو نشاط عالمي لدعم بناء القدرات ويركز على استحداث تدابير قانونية وإدارية وتقنية وما يرتبط بها من التدابير المؤسسية، للوفاء بالواجبات بمقتضى بروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية باتفاقية التنوع البيولوجي. كما يقدم الدعم لتنفيذ الأطر القطرية للسلامة الأحيائية أو إرسائها على أسس تشغيلية.(٥) وتتمثل الحصيلة الرئيسية لهذه التدخلات في التصديق السريع لبروتوكول كارتاخينا من جانب الأطراف في الاتفاقية. والشركاء الرئيسيون في هذا النشاط هم أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، مرفق البيئة العالمية ووكالاته التنفيذية، حكومات البلدان، معهد الأمم المتحدة للتدريب

(٥) www.unep.org/biosafety/Projects.aspx.

والبحوث، الذي يقدم مدخلات محددة لوضع المواد التدريبية بشأن مركز تبادل معلومات السلامة البيولوجية.

٤٨ - وقد تولدت عن هذه التدخلات مواد ونظم مفيدة ومبتكرة تستخدمها بلدان الجنوب على نطاق واسع باعتبارها سلع وخدمات عامة تساعدها على تلبية واجباتها بمقتضى بروتوكول كارتاخينا. وهي تشمل مجموعة أدوات، دراسات حالة، وثائق استعراض الأقران الصكوك الفنية ونظام استشارياً إقليمياً ابتكارياً رفيعاً لمركز تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وستواصل الخطط والتدخلات في المستقبل دعم تنفيذ بروتوكول كارتاخينا مسترشدة بالخطة الاستراتيجية الجديدة لبروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية (٢٠١١ - ٢٠٢٠)، بتوجيهاتها وخطط عملها المحددة بشأن تدخلات مواضيعية رئيسية لتيسير صنع القرار؛ طلبات توسيع نطاق مركز تبادل معلومات السلامة الأحيائية لدعم جميع الأطراف المؤهلة، وبروتوكول ناغويا - كوالالمبور التكميلي بشأن الالتزامات والتعويض لبروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية.

٩ - دعم الشراكة الآسيوية - الأفريقية الاستراتيجية الجديدة لتشجيع التعاون الآسيوي الأفريقي في مجال القانون البيئي

٤٩ - يهدف هذا المشروع إلى بناء قدرات البلدان النامية في آسيا وأفريقيا لوضع القانون البيئي وتطبيقه وإنفاذه وبناء الهياكل المؤسسية الضرورية وإرساء الترتيبات الأساسية. كما هدف إلى بناء القدرات لاتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية لمزيد من تأصيل الحماية البيئية في السياسات والعمليات الإنمائية القطرية على نحو مستدام سعياً إلى معالجة المشكلات البيئية ذات الأهمية العالمية بصورة أفضل، مع مواصلة تحقيق التنمية المستدامة. ويتعلق مكون رئيسي بإنشاء شبكات تعاون تضم الأجهزة والمسؤولين الحكوميين، والسلطة القضائية، وممارسي المهن القانونية، والأكاديميين، وأصحاب المصلحة الآخرين في البلدان الآسيوية والأفريقية لتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة، بما في ذلك القانون والسياسات البيئية. ويسترشد المشروع بخريطة طريق باندونج للتقدم بالقانون البيئي.

٥٠ - ويحصل المشروع، الذي من المقرر أن ينتهي في ٢٠١٠، على التمويل من حكومة اليابان ويقوم البرنامج بتنفيذه في شراكة مع الحكومات، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والشبكات الإقليمية للسلطات القضائية وإنفاذ القوانين، ومراكز الخبرة الرفيعة الدولية (مثل مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني بين بلدان الجنوب)، والخبراء ومؤسسات البحوث، والجامعات، وشبكات المحامين وأساتذة القانون، وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة) والمنظمات الحكومية الدولية (مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الجمارك العالمية)، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٥١ - وتنقسم الأنشطة الرئيسية للمشروع إلى مجموعتين. تشمل الأولى تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للعديد من البلدان النامية في آسيا وأفريقيا لسن وتعزيز مزيد من القانون البيئي، ودعم تطبيقه وإنفاذه. ويشكل إنشاء مراكز نشاط بوسعها تجميع الخبرات من خلال هذه الأنشطة مكوناً هاماً في هذه المجموعة. ويرمي هذا العمل على نحو التحديد إلى تشجيع تقاسم التجارب والممارسات الجيدة، والنماذج الناجحة والدروس المكتسبة، مع البلدان النامية الأخرى. وتركز المجموعة الثانية على إقامة

الشبكات من خلال أنشطة بناء القدرات التي تستهدف المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك تبادل المعلومات العملية عن القانون البيئي، والخبرات والمعلومات التي تجمعت بفضل أنشطة المجموعة الأولى.

٥٢ - ومن شأن جهود هاتين المجموعتين معا أن يحفزا من التعاون بين أفريقيا وآسيا لتعزيز قدراتهما وكفاءاتهما لاتخاذ قرارات واعية بشأن التطوير الفعال لتطبيق وإنفاذ التشريعات الوطنية وتحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً.

١٠ - تأصيل البيئة والاستدامة في برنامج شراكة الجامعات الأفريقية

٥٣ - ينصب الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في تشجيع دمج مشاغل البيئة والاستدامة في مناهج التدريس في كافة التخصصات، والبحوث، وإشراك المجتمعات المحلية والإدارة في الجامعات ومؤسسات الدرجة الثالثة الأخرى. ويجري تشغيل البرنامج، الذي أطلق عام ٢٠٠٤، في ٩٠ جامعة في ٤٢ بلداً في أفريقيا.

٥٤ - ويركز البرنامج، اتفاقاً مع خطة بالي الاستراتيجية، على المشاركة مع الجامعات بغية التأثير على السياسات بتكوين الكفاءات وتقديم الدعم التكنولوجي على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. كما يسهم في الترويج لمكون البيئة من عقد الأمم المتحدة للتعليم في خدمة التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، وتنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ويجري حالياً تكرار المبادرة في إقليم البحر الكاريبي بموجب برنامج شراكة لتأصيل البيئة والاستدامة في جامعات الكاريبي والجمع معاً بين الجامعات في كل من بربادوس، بليز، غيانا، هايتي، جامايكا، سورينام وترينيداد وتوباغو، وله أهداف مماثلة ولكن محاوره المواضيعية صممت بما يتناسب مع الكاريبي.

٥٥ - كما سيتم تكرار البرنامج على الصعيد العالمي من خلال الشراكة العالمية للجامعات بشأن البيئة والاستدامة. وعلى وجه الخصوص شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع معهد تونجي للبيئة والتنمية المستدامة في جامعة تونجي، في عقد اجتماع تشاوري، في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، للجامعات الأفريقية الأعضاء في برنامج شراكة تأصيل البيئة والاستدامة في الجامعات الأفريقية، لتقاسم التجارب واستحداث آلية للتعاون في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة لتسريع وتيرة التنمية المستدامة في آسيا وأفريقيا. وترمي الشراكة العالمية للجامعات بشأن البيئة والاستدامة إلى تحقيق النتائج التالية:

(أ) شبكة موسعة من الجامعات على غرار أشكال شبكات بلدان الجنوب وبلدان الجنوب والشمال، تدمج بصورة منهجية إدارة النظام الايكولوجي في طائفة واسعة من التخصصات، والكليات، والبرامج والمناهج التعليمية في الجامعات، تركز على دمج هذه الاهتمامات في السياسات الجامعية، وممارسات الإدارة، وإشراك المجتمعات المحلية والأنشطة الطلابية؛

(ب) شبكة معارف لتوعية ودعم أصحاب المصلحة الرئيسيين في شكل سياسات، وتنفيذ برامج للطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛

(ج) شبكات علمية متعددة التخصصات ترتبط بصورة استراتيجية بصانعي السياسات والعاملين بميدان التنمية، لدمج البيئة في العمليات الإنمائية. كما ستنشأ شبكات إعلامية قطرية وإقليمية تستخدم كمشروعات بيان عملي لتعزيز القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالتقدير البيئي المتكامل، وإعداد التقارير ضمن إطار شبكة المعلومات البيئية في أفريقيا.

١١ - برنامج التبادل التعاوني الثلاثي الأطراف لتعزيز القدرات المؤسسية على التقدير البيئي المتكامل وإعداد التقارير

٥٦ - أمكن بفضل برنامج تبادل تعاوني ثلاثي الأطراف، يشارك في دعمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفريد سكوربست، تيسير التبادل المقابل للمهنيين الشبان بين النرويج والمنظمات الأفريقية. وقصد من هذا التعاون الثلاثي الأطراف بين بلدان الجنوب/بلدان الشمال والجنوب أن يعزز من القدرات المؤسسية على التقدير البيئي المتكامل وإعداد التقارير عنه ضمن إطار شبكة معلومات البيئة في أفريقيا.

٥٧ - وضمت المؤسسات المشاركة في برنامج التبادل هذا في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مركز البحوث والتوثيق في أفريقيا الجنوبية ومقره في هراري، والهيئة الوطنية للإدارة البيئية في أوغندا؛ والمجلس البيئي في زامبيا؛ ونظم المعلومات البيئية في أفريقيا، ومقره في بريتوريا؛ ومركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا، ومقره في القاهرة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/قاعدة البيانات الخاصة بالموارد العالمية - أرندال. وتولى هذا الأخير مهمة المنسق العام لبرنامج التبادل. وشملت ترتيبات التعاون إشراك المؤسسات النرويجية بصورة محددة لتقديم الدعم التقني المتخصص للمؤسسات المشاركة في أفريقيا. واستمرت أنشطة التبادل لمدة ١٢ شهرا (البرنامج الأولي)، وستة أشهر (برنامج الشباب).

٥٨ - وفي نطاق البرنامج الأولي:

(أ) أعير موظف من الهيئة الوطنية لإدارة البيئة إلى قاعدة البيانات الخاصة بالموارد العالمية - أرندال، في إطار ترتيبات بلدان الجنوب والشمال لاكتساب مهارات في مجال تخطيط المشروعات، وإعداد الرسوم البيانية للتقارير البيئية واستخدام أدوات البحث الحاسوبي المكتبي لدعم عمليات إعداد التقارير في سياق التقدير البيئي المتكامل والإبلاغ عنه؛

(ب) أعير موظف من الهيئة الوطنية لإدارة البيئة إلى المجلس البيئي في زامبيا لاكتساب المهارات في مجال الرصد الميداني المتعلق بتنفيذ لوائح وممارسات تقدير الأثر على البيئة؛

(ج) أعير موظف من المجلس البيئي في زامبيا إلى الهيئة الوطنية لإدارة البيئة في إطار ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب لاكتساب التدريب أثناء العمل في مجال النشر الحاسوبي المكتبي وتصميم مواد الانتشار في سياق التقدير البيئي المتكامل والإبلاغ عنه؛

(د) وفد إلى نظم المعلومات البيئية في أفريقيا موظف من قاعدة البيانات الخاصة بالموارد العالمية - أرندال في إطار ترتيبات التعاون بين الشمال والجنوب، لدعم تطوير قاعدة بيانات شبكية وإعداد نشرة إخبارية، والمساعدة في التحضيرات لعقد مؤتمر نظم المعلومات البيئية في أفريقيا، الذي تم في كمبالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٥٩ - وفيما يتعلق بمكونات برنامج الشباب:

(أ) قضي ستة من الشباب الملحقين بقاعدة بيانات الموارد العالمية - مركز أرندال بعض الوقت مع المنظمات الأفريقية خمسة لاكتساب مهارات في العمل في ظل بيئات متعددة الثقافات ولإعداد منتجات للشباب في سياق التقييم البيئي المتكامل والإبلاغ عنه. وبناء عليه، قضى اثنان منهم وقتاً مع الهيئة الوطنية لإدارة البيئة، وواحد مع المجلس البيئي في زامبيا، وواحد مع مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا، وواحد مع نظم المعلومات البيئية. وتم كذلك انتداب شاب أفريقي إلى قاعدة بيانات الموارد العالمية بمركز أرندال؛

(ب) شارك عشرة من الشباب في عمليات تبادل بين ستة من المؤسسات المشاركة لاكتساب مهارات في العمل في ظل بيئات متعددة الثقافات ولإعداد منتجات للشباب في سياق التقدير البيئي المتكامل والإبلاغ عنه.

٦٠ - ومن المخطط له أن تبدأ المرحلة الثانية من البرنامج في ٢٠١٠-٢٠١١، حيث ستركز على أربعة مراكز إقليمية فرعية تتعاون في عملية توقعات البيئة في أفريقيا.

٦١ - ومن خلال برنامج التبادل التعاوني الثلاثي الأطراف، وتأسيساً على القدرات التراكمية التي تولدت من خلال هذه النهج، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع قاعدة البيانات الخاصة بالموارد العالمية - أرندال، يضطلع بالأعمال التالية في أفريقيا:

(أ) إصدار مطبوع ''زامبيا: أطلس بيئتنا المتغيرة'' بدعم مالي من النرويج؛

(ب) إصدار مطبوع ''حوض نهر زامبيزي: أطلس بيئتنا المتغيرة'' بدعم مالي من النرويج؛

(ج) تقديم الدعم للشبكة الإثيوبية لمعلومات البيئة (قاعدة البيانات الخاصة بالموارد العالمية – أرندال). تقدير القدرات القطرية على إنشاء الشبكات وتشغيلها، أعقبتها حلقة عمل قطرية لأصحاب المصلحة للاتفاق على بروتوكولات تبادل البيانات؛

(د) تقديم الدعم لشبكة معلومات البيئة في رواندا (قاعدة البيانات الخاصة بالموارد العالمية أرندال). كذلك أجري تقدير للقدرات القطرية لإنشاء الشبكة واستمرارية عملياتها ويجري تنظيم حلقة عمل لأصحاب المصلحة للاتفاق على بروتوكولات تبادل البيانات.

٦٢ - وتتضمن الوثيقة UNEP/GC.26/INF/14 سرداً تفصيلياً لكامل طائفة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب، الجارية منها والمقررة.

باء - وضع توجيهات السياسة العامة والمبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب

٦٣ - استجابة للفقرة ٢ من المقرر ٩/٢٥، لمجلس الإدارة، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة توجيهات السياسة العامة، وعمل على تحديث مبادئه التوجيهية التشغيلية لتيسير وتعزيز الدمج المنتظم للتعاون بين بلدان الجنوب في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق خطة بالي الاستراتيجية.

٦٤ - تم وضع توجيهات السياسات وتحديث المبادئ التوجيهية التشغيلية استناداً إلى بحوث توثيقية مستفيضة، ومشاورات واسعة وتحليل للمناسبات والعمليات الرئيسية وثيقة الصلة بالتعاون بين بلدان

الجنوب. وأجريت مقابلات شخصية مع موظفي البرنامج في المقر الرئيسي في نيروبي، وفي المكاتب الإقليمية الستة وفي العديد من مكاتب الاتصال والمكاتب المنتدبة (باريس، جنيف ونيويورك). كما جرى التشاور مع الممثلين الدائمين لدى البرنامج ومع الخبراء بشؤون التعاون بين بلدان الجنوب. وأجري بحث مستفيض بشأن الاتجاهات ذات الصلة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب على المستويات العالمي والإقليمي والإقليمي الفرعي، وفيما يتعلق بالتطورات الجارية في نطاق منظومة الأمم المتحدة والكيانات الحكومية الدولية، بما فيها مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٥ - كذلك استرشدت توجيهات السياسات وتحديث المبادئ التوجيهية بمقررات مجلس الإدارة، والخطة المتوسطة الأجل وبالإصلاحات الجارية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها ما عرف باسم مبادرة ''توحيد الأداء'' والتي رمت إلى تشجيع مزيد من التنسيق والاتساق في إنجاز الخدمات من قبل الأمم المتحدة. وعقد البرنامج اجتماع مجموعة خبراء لاستعراض مسودة وثيقة التوجيهات وتحديث المبادئ التوجيهية والمساعدة على تنقيحها.

٦٦ - وتقدم التوجيهات التوجه فيما يتعلق بالآتي:

(أ) دعم سياساتي وبرامجي قوي للتعاون بين بلدان الجنوب، وعلى وجه التحديد بشأن السبيل إلى دمج التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه آلية رئيسية للإنجاز، في كل أولوية مواضيعية في نهج المصفوفة الجديد المتبع في البرمجة، حسبما يرد سرده في الفقرة ٧١ أدناه؛

(ب) تعزيز وتيسير فرص التبادل بين البلدان من خلال المكاتب الإقليمية، وفي تعاون وثيق مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛

(ج) تعزيز الانخراط في عمليات الفريق القطري للأمم المتحدة لزيادة دمج الاستدامة البيئية في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية، بما فيها أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) العمل على المبادرة بنهج التعاون بين بلدان الجنوب واستمراريتها في نطاق برنامج عمل برنامج البيئة، مترافقة مع موارد كافية كجزء من عمليات البرمجة لكل سنتين؛

(هـ) تعزيز هياكل وقدرات تنسيق التعاون بين بلدان الجنوب في المقر الرئيسي للبرنامج وفي المكاتب الإقليمية، بما في ذلك توفير التدريب الوافي، وإذكاء الوعي وتقديم الحوافز لتعزيز الإنجاز في مضمار التعاون بين بلدان الجنوب؛

(و) إقامة شراكات استراتيجية والمشاركة في المنتديات المتعددة الأطراف للترويج للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن المسائل البيئية ولزيادة أثر أوجه التآزر والتكامل للخبرة التقنية والموارد للأنشطة المحددة للتعاون بين بلدان الجنوب؛

(ز) تبني وتطبيق أدوات اتصالات شاملة وانتشار لضمان التبادل المتسق والفعال للمعلومات داخل البرنامج وبين أصحاب المصلحة الآخرين وثيقي الصلة فيما يتعلق، ضمن جملة أمور أخرى، بالخبرة والتجارب والمعارف والمنهجيات والأدوات، والتكنولوجيات والممارسات الجيدة والفرص والموارد؛

(ح) متابعة متواصلة وتعزيز من خلال تصميم وتقييم ورصد وتقدير أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في نطاق برنامج عمل البرنامج لضمان الإنجاز التام للالتزامات المعلنة.

٦٧ - وتجري في الوقت الحاضر إعادة النظر في توجيهات السياسات لجعلها عملية بقدر أكبر، إثر الاستعراض الذي قام به فريق الإدارة العليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. كما يجري حالياً داخل البرنامج استعراض المبادئ التوجيهية بعد تحديثها، وستخضع أيضاً لإعادة النظر تكراراً بالاستعراض الداخلي والتنقيح. وستكون توجيهات السياسات في صيغتها النهائية وكذلك المبادئ التوجيهية التشغيلية بعد تحديثها جاهزة في الوقت المطلوب لتوجيه وتيسير وضع وتنفيذ أنشطة مشروعات بناء القدرات والدعم التكنولوجي في سياق برنامج عمل البرنامج للفترة ٢٠١٢- ٢٠١٣ وما بعدها.

جيم - آلية التبادل بين بلدان الجنوب

٦٨ - استجابة للمقرر ١٢/٢٤ لمجلس الإدارة، شرع البرنامج في تطبيق نهج مرحلي لاستحداث آلية تبادل باعتبارها مكوناً حيوياً في الجهود الرامية إلى التقدم بالتعاون بين بلدان الجنوب في نطاق عمل المنظمة وفي أوساط الشركاء الرئيسيين. ويقصد من الآلية المقترحة أن تيسر تحديد وتطوير وتشجيع الفرص للتعاون والتكافل بين بلدان وأقاليم الجنوب دعماً لعملها في مضمار البيئة والتنمية المستدامة. كما ستيسر الآلية التعاون الثلاثي الأطراف بين بلدان الجنوب والجنوب والشمال.

٦٩ - وعلى وجه الخصوص، ستكون الوظيفة الرئيسية للآلية هي تيسير وتشجيع تبادل طائفة واسعة من معلومات بناء القدرات بشأن التكنولوجيا المتاحة، والخبرات والتجارب والمنهجيات والأدوات ومجموعات الأدوات وأفضل الممارسات والخدمات الاستشارية وفرص التدريب والشبكات الملائمة، لا سيما في بلدان وأقاليم الجنوب. وبالتالي، ستعمل الآلية على أن تتفق الحلول النوعية المتاحة لبلدان الجنوب مع احتياجات بناء القدرات ذات الأولوية التي حددت في بلدان الجنوب.

٧٠ - وأسفرت المرحلة الحالية لتطوير آلية التبادل عن مخرجات هامة. فلقد أبرز تحليل تفصيلي لمتطلبات النظام روابط محددة مع قواعد بيانات ونظم البرنامج وثيقة الصلة. وجرى العمل على أن يكون التشغيل البيني مع قواعد بيانات ونظم وآليات أخرى جزء لا يتجزأ من هذه الآلية بما يكفل الوصول التلقائي إلى المعلومات وتبادلها، كما صممت تطبيقات وظيفية تعالج التركيبات ذات الأولوية (منها مثلاً المنظمات، التكنولوجيات، الخبرات،التجارب، الفرص، الشبكات والمناسبات) بما في ذلك مرفق مخصص للشركاء والمستخدمين الآخرين المحددين للاستفسار في قاعدة البيانات وإعداد تقارير لمختلف الأغراض. وستركز المرحلة التالية على تحديد مصادر البيانات وتطوير المحتوى وتوسيع نطاق الشراكات المتوخاة؛ استحداث دليل مرجعي للتشغيل وللمستخدمين لتيسير مزيد من تطوير واستخدام الآلية؛ تدريب الموظفين على مختلف جوانب النظام؛ ووضع استراتيجية للأسس التشغيلية للآلية واستخدامها.

رابعاً - تلبية التحديات

٧١ - تبنى برنامج البيئة نهج المصفوفة في أعمال البرمجة قصد منه أن يسفر عن اتساق أكبر وأن يعزز هذا الاتساق، في وضع برنامج عمل برنامج البيئة. وعلى وجه الخصوص، سيعالج هذا النهج صعوبات التنسيق الداخلي المتبقية التي أعاقت اتباع نهج منسق في وضع وتنفيذ حزم متماسكة من مبادرات بناء

القدرات. ولقد درجت، تقليدياً، فرادى شعب برنامج البيئة على تنفيذ البرامج على المستويين الإقليمي والقطري بأسلوب من أعلى إلى أسفل في أغلب الأحيان، مما أدى بدوره إلى نشوء تحديات أمام الدمج المنهجي لأشكال التعاون بين بلدان الجنوب في مشروعات محددة لبناء القدرات.

٧٢ - ومن شأن تفعيل تطبيق توجيهات السياسات والمبادئ التوجيهية التشغيلية المنقحة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في أوائل عام ٢٠١١، أن يعالج أيضا هذا التحدي، وأن يكفل أن تتضمن أنشطة تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب نهجاً منتظمة لمتابعة ما تحقق من نتائج ودروس مستفادة، وأن يستفاد من تأثيرات هذه النتائج والدروس المستفادة في العمليات اللاحقة لبرنامج العمل.

٧٣ - علاوة على ذلك، أرسى برنامج البيئة تدابير لتعزيز حضوره الإقليمي وقدرات المكاتب الإقليمية، وهو ما يشكل عاملاً فعالاً في تسريع وتيرة تنفيذ عمل التعاون بين بلدان الجنوب. وسيدعم هذه الجهود التعيين الرسمي لموظفي المكاتب الإقليمية الموجودة لتولي مهام التنسيق وتوفير الإشراف العام للإنجاز المنسق لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب التي ضمنت، أو ستضمن، في البرامج الفرعية والمشروعات ذات الصلة. وفي حين أن المكاتب الإقليمية ستتولى التنفيذ الفعلي لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب، فإن وفاء البرنامج بواجباته العالمية تجاه التعاون بين بلدان الجنوب سيظل مسؤولية المقر الرئيسي للبرنامج. ومن بين المهام الرئيسية التي سيستمر تنسيقها من المقر الرئيسي للبرنامج، الإسهامات المنسقة للبرنامج ومشاركته في العمليات والمؤتمرات العالمية وثيقة الصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب، تنظيم منتدى حلول بشأن تغير المناخ والبيئة باعتباره مكوناً رئيسياً في المعرض الإنمائي العالمي لبلدان الجنوب، إعداد تقرير الأمين العام لكل سنتين عن التعاون بين بلدان الجنوب الذي يقدم للجمعية العامة، وإسهامات البرنامج في الاجتماعات والمبادرات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب.

٧٤ - سيواصل البرنامج تطوير آلية التبادل بين بلدان الجنوب وذلك على وجه التحديد من أجل تعزيز قدرته على تلبية الطلبات بالعمل على تيسير ملاءمة المتاح من الخبرات والمعارف النوعية لبلدان الجنوب، مع الاحتياجات المعرب عنها. وبوجه التحديد، سيواصل البرنامج زيادة توفير الدعم من الموارد الداخلية والمصادر بخلاف الميزانية من أجل مزيد من تطوير وتشغيل واستمرارية آلية التبادل.

خامساً - الخلاصة

٧٥ - ستكون توجيهات سياسة برنامج البيئة والمبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، والتي ينتظر الانتهاء من صياغتها وبدء تطبيقها في أوائل ٢٠١١، أدوات مرجعية شاملة لكامل الوكالة لما يبذله البرنامج من جهود منتظمة، وكمدخلات موضوعية، من أجل استخدام التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره آلية رئيسية لإنجاز الغايات المحددة في خطة بالي الاستراتيجية. كما ستوفر توجيهاً واضحاً ليتسنى، في الأجلين القصير والمتوسط، تلبية التحديات التي أعاقت حتى الآن تنسيق أسرع ودمج متماسك لآلية الإنجاز هذه في برنامج عمل برنامج البيئة. وسيدعم تحويل أحكام هذه الأدوات المرجعية إلى أعمال محددة، توليفة من توجيهات السياسات والتطبيق المنهجي للأدوات والنماذج العملية التدريجية الموضحة في المبادئ التوجيهية التشغيلية.

٧٦ - سترشد الصيغة المرتقبة من وثيقة التوجيهات والمبادئ التوجيهية التشغيلية بالاتجاهات في المستقبل في عمليات برنامج عمل برنامج البيئة، تكرار الاستراتيجية المتوسطة الأجل، المقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الإدارة، الاتجاهات الناشئة في العمليات العالمية، وأوجه التآزر والمنافع المتأتية من الشراكات الاستراتيجية مع مبادرات رئيسية للتعاون بين بلدان الجنوب، جنباً إلى جنب مع الدروس المستفادة من التطبيقات العملية المتواصلة لنهج التعاون بين بلدان الجنوب في عمل المنظمة، وتأثيرات هذه التطبيقات. وسيؤدي اجتماع نتائج هذه المبادرات، بصورة مطردة، إلى نهج منسقة ومتماسكة لدمج منتظم لأشكال التعاون بين بلدان الجنوب في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.